الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»:

٦ر٨ مليار ريال عماني حجم استثمارات المدن الصناعية العُمانية المختلفة حتى نهاية العام الماضي

تواصل «مدائن» تحقيق نتائج إيجابية ونموا ملحوظا في مختلف مؤشراتها الرقمية، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات للمشاريع في مختلف المدن الصناعية بسلطنة عمان حتى نهاية العام الماضي ٦ر٨ مليار ريال عماني بنسبة نمو تصل إلى ١ر٥٤ بالمائة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٨، بينما ارتفع عدد القوى العاملة في جميع المدن الصناعية إلى ٦١ ألفًا و٢١٣ عاملا بنسبة تعمين تصل إلى ٣٤ بالمائة، في حين بلغ عدد المشاريع المستثمرة حسب المراحل الإنشائية المختلفة ألفين و٣١٣ مشروعًا، منها ألف و٧٥٩ مشروعًا قائمًا و٢٨٥ مشروعًا تحت الإنشاء إضافة إلى ٢٦٩ مشروعًا تم تخصيص المساحة لها، أما إجمالي مساحات المدن الصناعية حتى نهاية عام ٢٠١٩ فقد بلغ ١١٤ مليونًا و٣٠٦ آلاف و٧٢٤ مترًا مربعًا بنسبة استغلال تصل إلى ٥٢ بالمائة من المساحة القابلة للاستثمار.

◆ منطقة الرسيل الصناعية

◆ هلال الحسني

«٢٣١٣ مشروعاً إستثمارياً في «مدائن» بمختلف المراحل الإنشائية في ٢٠١٩ ومدينة صحار الصناعية تسجل أعلى معدل زيادة في «حجم الاستثمارات»

◆ مدينة صحار الصناعية تمتلك أعلى معدل زيادة في حجم الاستثمارات

◆ تعديلات لائحة الاستثمار الجديدة لـ مدائن تمنحها قيمة مضافة لتعزيز قدرتها التنافسية

أوضح بذلك هلال بن حمد الحسني الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» وأضاف: إن المؤسسة تعمل حاليًا على إعداد رؤية مدائن ٢٠٤٠ المنبثقة من رؤية عُمان ٢٠٤٠ والتي تسعى خلالها إلى إيجاد مدن أعمال بهوية عمانية وبمقاييس عالمية لتكون الذراع الحكومي المعزز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة عبر الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير وتشغيل مدن أعمال متكاملة الخدمات وذات سرعة استجابة للمتغيرات وتعتمد على أفضل الحلول والتقنيات لتلبية متطلبات الأعمال مع مراعاة المعايير البيئية، مشيرا الى أن مقدار النمو في إجمالي حجم الاستثمارات بكافة المدن الصناعية خلال عام ٢٠١٩م بلغ ١٠١ مليون ريال عماني، حيث حازت مدينة صحار الصناعية على أعلى معدل زيادة في إجمالي حجم الاستثمارات خلال عام ٢٠١٩م مقارنة بالمدن الصناعية الأخرى التابعة لـ«مدائن» مع ارتفاع إجمالي حجم استثماراتها ما مقداره ٢٤ مليون ريال عماني، ليصل حجم استثمارات المدينة التراكمي في نهاية عام ٢٠١٩ إلى ٢ر٢ مليار ريال عماني مقارنة بـ(١ر٢) مليون ريال عماني في نهاية عام ٢٠١٨م.

وأضاف الحسني: إن المؤشرات الاستثمارية بمختلف المدن الصناعية بالسلطنة ترجع إلى استثمارات الشركات التي تم إضافتها في مدينة صحار الصناعية خلال عام ٢٠١٩م، كما زاد عدد القوى العاملة في المدن الصناعية بمقدار ألف و١٤٣ عاملاً خلال عام ٢٠١٩م مقارنة بعام ٢٠١٨م أي: بنسبة نمو تصل إلى ٢ بالمائة، وتستحوذ كل من مدينتي الرسيل وصحار الصناعيتين على ما يقارب ثلثي إجمالي أعداد القوى العاملة بجميع المدن الصناعية التابعة لـ «مدائن»، حيث تبلغ نسبة العاملين في المدينتين ٣٥ بالمائة و٢٨ بالمائة على التوالي.

وقال الحسني: إن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية-«مدائن» تواصل جهودها لتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار المحلي والإقليمي والدولي في المدن الصناعية التابعة لها وتسهيل نمو القطاع الصناعي في السلطنة بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني وازدهار بيئة الأعمال في ظل التنامي المتسارع للصناعة في السلطنة ولتحقيق الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني لعام ٢٠٤٠، حيث تسعى المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» إلى جانب ذراعها الاستثماري شركة شموخ للاستثمار والخدمات إلى تطوير البنية الأساسية في المدن الصناعية بمختلف محافظات السلطنة، والتي من شأنها ضمان الجودة الشاملة لبيئة العمل والحياة والترفيه للجميع بالإضافة إلى تطوير البنية الأساسية الصناعية القادرة على المنافسة عالمياً والسعي لإيجاد أفضل بيئة لنمو الصناعات العمانية وكذلك جذب الاستثمارات والشراكات الاستراتيجية العالمية والإقليمية لإنعاش الحركة الاقتصادية في السلطنة وتحسين الدخل القومي من خلال إيجاد فرص وظيفية للكوادر البشرية العمانية لممارسة المهن الواعدة من خلال مشاريعنا التطويرية.

وفي ذات السياق فقد تم خلال عام ٢٠١٩ توطين ١٠٢ مشروع في مختلف المراحل التنفيذية بنسبة تبلغ ٤ر٦ بالمائة مقارنة مع عام ٢٠١٨، ومن هذه المشاريع ما نسبته ٧٦ بالمائة قائمة و١٢ بالمائة منها مشاريع تم تخصيص مساحات لها ونسبة ١٢ بالمائة أخرى لمشاريع جاري العمل على إنشائها، موضحًا أن هذه المشاريع تختلف حسب أنشطتها، فهناك ٥٨ بالمائة من هذه المشاريع صناعية، و٢٠ بالمائة مشاريع تجارية، و١٤ بالمائة مشاريع خدمية ولوجستية، و٧ بالمائة مشاريع تقنية، و١ بالمائة مشاريع سكنية وعقارية.

وأضاف الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»: إن مدينة البريمي الصناعية تصدرت نظيراتها من المدن الصناعية التابعة لـ«مدائن» في إجمالي أعداد المشاريع، حيث بلغ عدد المشاريع فيها مع نهاية عام ٢٠١٩م ما مقداره ٥٠٨ مشاريع، وما زالت تعمل على جذب الاستثمارات الجديدة واستغلال المساحات الشاغرة فيها، بينما تليها مدينة صحار الصناعية بواقع ٤١٦ مشروعًا، في حين حصلت «مدائن» خلال عام ٢٠١٩ على توسعة مساحية بمقدار ٩ر٧ مليون متر مربع ليبلغ إجمالي المساحات فيها ما يقارب من ١١٤ مليون متر مربع مقارنة بـ(١٠٤) ملايين متر مربع في نهاية عام ٢٠١٨، وقد شهدت مدينة الرسيل الصناعية أعلى مقدار تغيّر للمساحات المؤجرة في عام ٢٠١٩م مقارنة بعام ٢٠١٨م، حيث بلغ مقدار تغير المساحة ما مقداره ١٠٨ آلاف متر مربع، بنسبة نمو بلغت ٢ر٦ بالمائة ويعزى ذلك إلى ارتفاع طلب الاستثمار فيها، وتليها المنطقة الحرة بالمزيونة بمقدار زيادة في مساحتها بلغ ٤٥ ألف متر مربع.

وجاء القرار رقم: (١٦٩ /٢٠٢٠) الخاص بتعديل بعض أحكام لائحة الاستثمار في المدن الصناعية التابعة لـ «مدائن» والصادر في شهر مايو الماضي منح المزيد من الصلاحيات للمؤسسة من جانب والمزيد من المزايا والتسهيلات لبيئة الاستثمار في المدن الصناعية من جانب آخر، الأمر الذي يسهم في توطين المزيد من الاستثمارات المحلية ومواصلة جذب الاستثمارات الأجنبية.

هذا بالاضافة الى أن «مدائن» كانت قد تعاقدت مع عدد من الجهات لتحقيق خطتها في توفير احتياجات المدن الصناعية وفق أعلى المعايير، ومن أهم التعاقدات تخصيص ٣ آلاف متر مربع مساحة الأرض لبناء مركز تجاري متكامل لخدمة المستثمرين مع تخصيص خدمات المحطة الواحدة بمدينة نزوى الصناعية، و٥ر٥ ألف متر مربع التعاقد لبناء مركز تجاري متكامل لخدمة المستثمرين مع تخصيص خدمات المحطة الواحدة بالمنطقة الحرة بالمزيونة بمساحة بناء تصل إلى ٨ر١١ ألف متر مربع، و٧ر٣ ألف متر مربع ، التعاقد لبناء مركز تجاري متكامل لخدمة المستثمرين مع تخصيص خدمات المحطة الواحدة بمدينة صحار الصناعية بمساحة بناء تصل إلى ١٧ ألفا و٦٢٢ مترًا مربعًا، و٨ر٢٨ ألف متر مربع ، التعاقد لبناء مركز تجاري متكامل لخدمة المستثمرين مع تخصيص خدمات المحطة الواحدة بمدينة الرسيل الصناعية إضافة إلى ١ر١٣ ألف متر مربع ، التعاقد لبناء مركز تجاري متكامل لخدمة المستثمرين مع تخصيص خدمات المحطة الواحدة بمدينة سمائل الصناعية بمساحة بناء تصل إلى ١٤ ألفا و٦٠٠ متر مربع.

وأشار الى أن «مدائن» مستمرة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة من خلال العمل المتواصل لتنمية هذا القطاع ودعم الشباب العماني لتأسيس مشاريعهم الخاصة عبر تخصيص المساحات اللازمة وتصميم حاضنة متكاملة توفر بيئة داعمة للمشاريع الناشئة من حيث مساحات العمل والدعم التوجيهي والاستشارات والتدريب في ريادة الأعمال والتسويق لتلك المؤسسات، إضافة إلى تقديم دعم فني ولوجستي متكامل، مضيفاً أن «مدائن» تحرص على تنفيذ قرار تخصيص نسبة الـ(١٠) بالمائة من إجمالي قيمة المشتريات والمناقصات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء الأولوية لها ولاسيما المؤسسات المحتضنة بالمركز الوطني للأعمال، موضحًا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة في المركز الوطني للأعمال حققت خلال عام ٢٠١٩ إيرادات بقيمة ١ر١ مليون ريال عماني (إجمالي إيرادات الحاضنتين)، وتم تخريج شركتين، كما بلغ إجمالي المؤسسات في الحاضنتين ٣٢ مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

«مدائن» تقدم المزيد من المزايا والتسهيلات الاستثمارية لرؤوس الأموال وفق أحكام لائحة الاستثمار بالسلطنة

◆ ارتفاع عدد القوى العاملة العمانية في المناطق الصناعية

وأضاف الرئيس التنفيذي لـ«مدائن»: إنه تلبيةً للطلب المتزايد على الأراضي الصناعية وتوسعة الاستثمار فيها واهتمام «مدائن» بتلبية طلبات الاستثمار، فقد شهد عام ٢٠١٩ نموًا ملحوظا في عدد المخططات الصناعية المعتمدة ليصل إلى ١٣٥ مخططا معتمدًا، وبلغ عدد تصاريح البناء المعتمدة ١٩١ تصريحًا معتمدًا، فيما بلغ عدد إجمالي تصاريح الأعمال المعتمدة ألفين و٥٥٦ تصريحًا، وبلغ عدد التراخيص المعتمدة ألفا و٤٥ ترخيصًا معتمدًا موزعة على ٦٠١ ترخيص مزاولة نشاط صناعي، و٣٠١ ترخيص مزاولة نشاط تجاري، و٩٣ ترخيص مزاولة نشاط خدمي، و٤٣ ترخيص مزاولة نشاط لوجستي، و٥ تراخيص مزاولة نشاط سكني وعقاري، إضافة إلى ترخيصين لمزاولة أنشطة أخرى.

مركز الخدمات «مسار»

كما تعمل المؤسسة العامة للمناطق الصناعية مدائن من خلال مركز الخدمات (مسار) على تسهيل وتبسيط الاجراءات في السرعة الممكنة امام كافة المستثمرين الراغبين في الاستثمار في المجالات الخاصة بهم بالمناطق الصناعية من خلال تشكيل منظومة من الخدمات المتكاملة التي يحتاجها المستثمر في المدن الصناعية التابعة لـ «مدائن»، حيث تتكون النافذة من عدة جهات مختلفة تحت إدارة واحدة، تسعى لتحقيق رضا المستثمرين وذلك من خلال التكامل مع الجهات الحكومية التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في الدائرة الاستثمارية للمشاريع الجديدة أو القائمة، حيث يأتي مركز «مسار» ضمن الجهود الكبيرة التي تقوم بها «مدائن» للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة من خلال إدارتها الفعالة لمدنها الصناعية وتحقيقا لأهدافها المرجوة لتطوير خدماتها ومرافقها لتكوين بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. ويهدف مشروع (مسار) إلى تشكيل منظومة الخدمات المتكاملة التي يحتاجها المستثمر لتكوين بيئة جاذبة للاستثمارات في السلطنة، والذي يضم مجموعة من الجهات التي ستقدم خدماتها من خلاله وهي مدائن (بما في ذلك شركة عمان للاستثمار والتطوير القابضة «مبادرة»)، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة العمل ووزارة الخارجية، بالاضافة الى غرفة تجارة وصناعة عمان، المركز الوطني للسلامة الغذائية، ومكتب سند.

الجدير بالذكر أن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية - «مدائن» قامت بتأسيس شركة شموخ للاستثمار والخدمات في أكتوبر ٢٠١٠ بهدف جذب الشراكات الاستراتيجية من مجموعة من الكيانات الاقتصادية المحلية والعالمية للاستثمار في مجال تنفيذ مشاريع وتطوير البنية الأساسية في مختلف المناطق الصناعية في السلطنة والتي من شأنها ضمان الجودة الشاملة بين العمل والحياة للجميع، وذلك من خلال تطوير البنية الأساسية الصناعية القادرة على المنافسة عالميا في المناطق الصناعية والسعي لإيجاد أفضل بيئة لنمو الصناعات في السلطنة، حيث تسعى الشركة منذ تأسيسها إلى المشاركة في مشاريع البنية الأساسية الصناعية (البناء-التشغيل-نقل الملكية) وتنويع المخاطر جغرافيا من خلال تغطية جميع المدن الصناعية واحتياجات مختلف القطاعات، وإيجاد فرص للموارد البشرية المحلية لممارسة المهن الواعدة من خلال مشاريعها القائمة، علاوة على تحديد القطاعات العالمية والإقليمية الناشئة من الصناعات، وتقوم حاليا شموخ للاستثمار والخدمات عبر ذراعها العقاري شركة ديار عمان للتطوير وتنمية الاستثمار، وبالشراكة مع القطاع الخاص بإنشاء وتطوير مجموعة من المشاريع القائمة والمستقبلية في المدن الصناعية التابعة لـ«مدائن»، وهو ما يأتي استمرارا للبرنامج الوطني الذي تتبناه «مدائن» لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وإيجاد فرص استثمار آمنة له، حيث قامت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» بإعداد خطط وبرامج زمنية ومؤشرات قياس لتنفيذ هذا البرنامج الهادف إلى نقل عمليات بناء وإدارة وتشغيل مدن الأعمال التابعة لـ«مدائن» في نهاية البرنامج للقطاع الخاص بالكامل، وأن يكون دورها راقبيا وإشرافيا و تنظيميا وتفسح المجال بالكامل للقطاع الخاص للإدارة والتشغيل بهدف تعظيم المكاسب من خبرات القطاع الخاص بإدارة الأعمال، وكان أول الخطوات التنفيذية لهذا البرنامج تأسيس شركة عمان للاستثمار والتطوير القابضة «مبادرة»، حيث باشرت عملياتها بأول مدينة صناعية في الرسيل من خلال شركة مدينة الرسيل الصناعية وذلك في الأول من يناير ٢٠١٩، و تباعا سيتم تحويل إدارة وتشغيل كافة مدن المؤسسة إلى مبادرة القابضة.